

أكد أنه ضد توظيف المرأة في المحلات التجارية إذا توفرت لها البدائل

صالح التركي: هناك من يستخدم العنف لإيقاف بعض فعاليات المهرجانات السياحية لنا أدخل في صراعات مع أعضاء مجلس الغرف لأنني لست ملزماً بتنفيذ برنامج معين

آلية اختيار رئيس
مجلس الغرف الحالية
خلقت حساسيات
بين الأعضاء
وسوف تنتهي



« أكد رئيس مجلس إدارة الغرف السعودية، رئيس غرفة جدة صالح علي التركي أن للعمل سيركز على جعل مجلس الغرف السعودية احد أهم أدوات التنمية في المملكة ليلبي طموحات القيادة الرشيدة في تطوير قطاع الأعمال واستخدام أحدث التقنيات والتوظيف والتدريب والسعودة، وتفعيل نظام الحوكمة حالياً ليعرف كل عضو في المجلس ما له وما عليه، وتنظيم العلاقة بين الأمانة العامة ومجلس الإدارة والغرف السعودية، كما سيتم إعادة اختيار جميع أعضاء اللجان الوطنية، وتفعيل دور المملكة على المستوى الخارجي.

وقال في حوار له مع «الرياض» إن آلية اختيار رئيس مجلس الغرف أوجبت غضب بعض رؤساء الغرف وجعلتهم غير مهتمين بالمجلس لعدم وجود دور لهم في اختيار الرئيس الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة في أي مجلس. وأكد التركي أنه ضد عمل المرأة في المحلات التجارية إذا توافرت لها فرص عمل أخرى، لأن عملها في هذا المجال تحديداً قد يخلق لها الكثير من المشكلات، مشيراً إلى أن هناك من يحاول إيقاف بعض الفعاليات في المهرجانات السياحية بالعنف وهذا غير مقبول، فإذا كان يريد الإصلاح فهذا حق من حقوقه، لكن يتم ذلك عن طريق الآليات المتبعة.

إلى تفاصيل الحوار:

حوار - معيض الحسيني تصوير - محسن سالم

*** لنبدأ من مجلس الغرف السعودية حيث تم تعيينه مؤخرا رخيصا له، ما أبرز المشكلات التي يعاني منها هذا المجلس؟**

- المجلس وصل إلى مرحلة متقدمة من النمو والنضوج مما يجعله يتحمل مسؤوليات أكبر مما سبق، فقد تبرع له خادم الحرمين الشريفين بمبلغ ٦٠ مليون ريال لإنشاء مبنى يليق بمهامه نقل المجلس إلى بونقة جديدة، كما أن قرار معالي وزير التجارة باستقطاع ٥ رياضات من رسوم تصديقات الغرف أعطاه ميزانية ثابتة، وهذا ما جعل اللجنة التنفيذية للمجلس تتفق على عدم وجود أعمار بأن لا يكون المجلس احد أهم أنوات التنمية في المملكة وأن لن تلجئ لمفوحات القيادة الرشيدة في تطوير قطاع الأعمال واستخدام أحدث التقنيات فقد بخلت على مجلس جديد مما يعني أن هناك تحديا جديدا، كما أعلن عن ذلك الرئيس السابق للمجلس عبدالرحمن الراشد الذي قال «يجب على الرئيس الجديد أن يتعامل مع الأوضاع الجديدة للمجلس التي بموجبها يستطيع أن يخدم القطاع الخاص، وأنا أعتبر أن خدمة القطاع وإيصال رسالة المجلس هما أكبر التحديات التي ستواجهه المجلس في دورته القادمة.

*** هل تعتبر هذا من حسن**

حظك أو سوء حظك؟

- هذا بكل تأكيد من حسن حظي، فأنا أول رئيس للمجلس يأتي في مقر مميز وأول رئيس لا

يخشى من عدم توافر الموارد المالية، فأني منشأه تعاني من نضب الموارد المالية تجعل الرئيس مشغولا بهذا الأمر عن أمور أخرى قد تكون أهم، بالإضافة إلى محاولة إقناع الطاقم الذي يعمل معه بعدم الخوف من مشكلة عدم توافر المرتبات الشهرية لهم، فقد عانى الرؤساء السابقون من هم الميزانية وعانى رؤساء الغرف الأعضاء في المجلس من هم اعتماد المجلس عليهم ماليا مما جعلهم يحملون هموم تطوير غرفهم وكذلك التزامهم التي نحو المجلس. وبما أن هذين الهممين انزاحا فقد أصبح الرئيس الجديد مطالبا بالعمل على تطوير القطاع وجعل المجلس احد أنوات التنمية الرئيسية.

*** هل يعني هذا أن المجلس لم يتفاهل بالشكل المطلوب في السنوات الماضية بسبب الميزانية والمقر؟**

- قد يكون هذا صحيح، لكنني أرى أن للسجل قيمة لدى المسؤولين والمجتمع فقد شارك بفعالية في الكثير من القوانين ووضع التصورات الاقتصادية الشاملة، ما يدل على لعب دورا جيدا في المقترحات الاقتصادية محليا وخارجيا لأنه كان جزءا لا يتجزأ في أي تغيير يشهد الأنظمة التي تفس القطاع الخاص.

(بواب كبير مجلس الغرف)

*** لكن يلاحظ أن غرف المدن كانت أكثر تفاعلا من المجلس مع المقترحات الاقتصادية؟**

- هذا هو المطلوب من الغرف التجارية المتفرقة، لأن لديها وإجبات تجاه مناطقها وتجاه منسوبيها، لكن أهداف مجلس الغرف تتركز في تمثيل الغرف السعودية على المستوى الخارجي وتمثيلها لدى القطاعات الحكومية التشريعية والتنفيذية، أما الآن فيجب عليه أن يلعب دورا أكبر بعد أن تغير الوضع الاقتصادي ولم يعد هما يتحملهما وزير أو جهة معينة، بل أصبح هما مشتركا يحمله المجتمع بكامله، فالمملكة تواجه لأول مرة مشكلة التضخم الاقتصادي، كذلك تطورت مشكلات

الاجتماعي والتلاعب بمواد البناء والتلاعب بالأسعار والغش التجاري، ولأول مرة يرى القطاع الاقتصادي أن هناك بخلا وتبعية مميزين وفي نفس الوقت هناك عوائق لعدم وصول هذه التنمية وتفعيلها بجمع غير منطقي مثل عدم وجود الامكانيات، كما أن دور الغرف التجارية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تغير بشكل جذري مقارنة بالسنوات التي سبقت.

*** أحدثت هيكله الجديدة في غرفة جدة بعد فوزك برئاستها، هل ستحدث تغييرا في هيكله مجلس**

الغرف؟

- لا بد من وجود تغيير في هيكله المجلس ليستواكب مع التطور الموجود في المجتمع السعودي،

لأننا لا نستطيع الاستمرار بنفس الآليات السابقة مع وجود دخل مميز ومقر مناسب، فنحن الآن نستطيع التخطيط والتنفيذ لأن لدينا ميزانية ومقر يشجع على الإنتاجية. لذلك ونحن مؤخرا عقدا لتطوير البنية التحتية الإلكترونيّة، فالدولة الآن متجهة نحو الحكومة الإلكترونيّة ولا بد للقطاع الخاص أن يتقود هذا التوجه ويشارك بفعالية كبيرة فيه، لذلك ونحن اتفاقية ليصبح مجلس الغرف جزءا مهما من الحكومة الإلكترونيّة، لذلك سيعمل المجلس على تطوير جميع الغرف السعودية الإلكترونيّة ليصبح التعامل معها عن طريق هذه الآلية.

*** هل ستضيف إدارات وأقسام جديدة وتلغي أخرى؟**

- اجتماعنا باللجنة التنفيذية للمجلس ووضعنا تصورا لم نرد تحقيقه في المستقبل بناء على أهداف محددة، تتركز على تنمية الأعمال من خلال الإهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى يصبح المجلس مرجعا أساسيا لها، كذلك الإهتمام بشباب الأعمال، بالإضافة إلى تطوير برامج التوطين والسعودة من خلال توحيد هذا التوجه في جميع الغرف التجارية فقد وقعت غرفة جدة اتفاقية مع وزارة العمل ونرغب في دعمها على جميع القطاعات لأنها تمثل نقلة حضارية

كبيرة في التعاون بين القطاعين العام والخاص، وهناك أيضا التقنية والمسؤولية الاجتماعية، وقد كان للجنة التنفيذية جهودا كبيرة في وضع التصورات ورسم الأهداف وسوف نعتد جهازا إداريا لتحقيق هذه الأهداف.

تحسين رواتب موظفي المجلس

* بالنسبة لرواتب العاملين في المجلس، هل ستحسن؟

- من المعروف أن القطاع الخاص يشترى طاقات وخبرات مميزة ويدفع لها بسبغاه لينجس هذا على العمل والإنتاج، لكننا في المجلس سنعمل على تطوير أنفسنا وطاقتنا، وما لا شك فيه أن الوضع تغير وأصبح لنا علينا أن ندفع بسبغاه لطاقمنا إذا أردنا تحقيق طموحاتنا.

* هل الطاقم الحالي للمجلس قادر على تحقيق طموحاتكم؟

- أنا سعيد بهذا السؤال، فقد كانت هذه إحدى القضايا التي طرحت على اللجنة التنفيذية، وقد أجمعت على جدارة الطاقم الحالي وقدرته على تنفيذ تصوراتنا وترجمتها إلى واقع، فقررنا الإبقاء على الأمين العام الحالي للمجلس مع طاقمه الذي يعمل حاليا.

* يعد حل مشكلتي الدخل المالي والموقع، ما أبرز المشاكل التي تمسكها للمجلس ليكون على مستوى الأحداث والقطاعات؟

- يجب تفعيل نظام الحوكمة حاليا ليعرف كل عضو في المجلس ما له وما عليه، وتنظيم العلاقة بين الأمانة العامة ومجلس الإدارة والغرف السعودية، كما سيتم إعادة اختيار جميع أعضاء اللجان الوطنية، وتفعيل دور الملقة على المستوى الخارجي، حيث تلعب

دورا رئيسيا في اتحاد غرف الدول العربية واتحاد غرف الخليج العربي، بالإضافة إلى الغرف المشتركة في دول متفرقة، ونحن ندرس بجدية أن يكون لنا وضعا مناسبيا فيها وان نساهم في عكس الصورة الحقيقية للمتطور الاقتصادي المحلي.

(لا يوجد أعذار)

* ألا تسيروا أن المتسقيرات الاقتصادية الحالية تتطلب إعطاء مجلس الصغف دورا أكبر من دوره كجهة استشارية؟

- يستطيع المجلس أن يلعب دورا كبيرا في القضايا المشتركة، فهو لا يملك السلطة على الغرف السعودية وإنما يكون منسقا بين الغرف وممثلا لها لدى الجهات الحكومية لذلك فمرجعية المجلس هي وزارة التجارة، لكن الأمور تغيرت الآن ولم يعد المجتمع يقبل الأعذار ومنها عدم وجود دور أو صلاحيات في القضايا المشتركة.

لنك لا بد أن يلعب المجلس دورا أساسيا في قضايا التضخم والعش التجاري وارتفاع الأسعار، فلم يعد يستطيع التحلي عن مسؤولياته بصحة أنها قضايا تم المجتمع فقط، والمطلوب من المجلس لعب دور في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأهمية مكافحة العش التجاري، وان يدعم أي جهة حكومية تعمل على خدمة المستهلك.

* لماذا ما يزال المجلس يلعب دور الاستشاري حتى الآن؟

- لان هذه هي تركيبته ولا نرى حاجة ليكون مشرفا أو مسؤلوا عن الغرف التجارية الأخرى، فهي منتخبة من قطاع معين، وتعمل بتوسع أكبر، حسب أجندها الخاصة التي تتوافق مع ظروف مناطقها وأولوياتها، وبالتالي المجلس يريد دعم كل غرفة بقدر استطاعته، مع المحافظة على استقلاليتها، وأن يكون همزة وصل

استشاري، مع منحه دورا أكبر في القضايا المشتركة، مثل الحصول على تفويض من جميع الغرف بمتابعة الموضوعات الاقتصادية والقرارات الحكومية الاقتصادية والعمل بما يراه مناسبيا ويخدم المصلحة العامة ويحافظ على مصالح القطاع الخاص، كما يجب أن تكون اللجان الوطنية هي الأساس في اتخاذ القرارات التي تخص القطاعات الخاصة، ويسعدني أن وزير التجارة الحالي خبير في الغرف التجارية وفي مجلس الغرف السعودية وفي اللجان الوطنية ويكثروا مبنية للجان ودورها داخلها وخارجيا، وهذا سيؤدي إلى دعم الغرف والمجلس.

(التجارة أفضل مرجعية)

* هل ترى أن مرجعية مجلس الغرف المتمثلة بوزارة التجارة مرجعية مناسبة؛ أم يمكن تحويله إلى جهات أخرى مثل مجلس الاقتصاد الأعلى؟

- وزارة التجارة هي انسب مرجعية للمجلس لأنها هي المعنية بالهم الاقتصادي والهم العيشي

للتجار والصناع وهي الأساس الذي يمكن له خدمة القطاع الخاص، كما أن وزارة التجارة هي جهة أساسية، في حين مجلس الاقتصاد الأعلى يعتبر جهة استشارية وتشريعية، ونحن كمجلس وكغرف تجارية نستطيع أن نحقق الكثير من الإنجازات بالتعاون مع وزارة التجارة.

* كيف ترى تعاون وزارة التجارة مع المجلس والغرف التجارية؟

- حسابيا ممتاز، غير أنني لا نستطيع الحكم عليه قبل ثلاث سنوات، فأنا جديد على الغرف التجارية حيث ترشحت لأول مرة في هذه الدورة ونجحت وأصبحت رئيسا لغرفة جدة ثم تعينت رئيسا لمجلس الغرف السعودية بسرعة البرق وهذا من حسن حظي، وأؤكد لك أن تعامل وزارة التجارة مع المجلس والغرف متميز جدا، فمن المفروض أن يتشغل الوزير بأوضاع السوق والمستتك، ومع ذلك أعطاني تصوراتاه وطلعاته لدور مجلس الغرف والغرف نفسها في المستقبل.

(لا يوجد صعوبات)

* بعد رئاستك لغرفة جدة تعرضت لإحتجاجات كثيرة من داخل وخارج الغرفة بسبب مهزلة الفكري الجديد، ألا تخشى أن تدخل في مصداقات جديدة مع أعضاء مجلس الغرف، إذا قررت

الجميع، وإجماعهم، فأنا لا املك الصلاحيات لتطبيق أي شيء دون موافقة الأعضاء على القرارات.

(لجنة التوطين للشائبة)

*** دور سيدات الأعمال**
تتامسا في مجلس الشرق، هل سيكون لهن دورا في المستقبل؟ وما هو هذا الدور بالتحديد؟

- دور سيدات الأعمال أصبح واجبا علينا، فالتوجهات بإيجاد دور لهن في التنمية الاقتصادية موجود قبل نخولي مجلس غرفة جدة ومجلس الغرف السعودي، ويوجد في المجلس لجنة توظيف نسائية تم تشكيلها ك لجنة مستقلة

تعود مرجعيتها إلى أمين عام المجلس مباشرة، بينما بقية اللجان تعود إلى الأمانة المساعدة للجان، فالرئيس السابق للمجلس منحهم دورا مميزا قد لا يحصلون عليه

مني لأنني لا أقبل لجنة متشقة، والأني يبقى الدور على أعضاء اللجنة الثلاثي اتخذه من سيدات أعمال المملكة، فإذا أريد أن يكون

لهن دورا في المجلس يجب علينا العمل والجد في مناقشة مشكلاتهن ومحاولة إيجاد الحلول لها ورفع

بها إلى المجلس الذي يعتبر مثالا لجميع القطاعات الخاصة لدى الجهات الحكومية، وليس شرطا

أن تكون هناك مظلة لسيدات الأعمال في مجلس إدارة الغرف السعودية ليتم الاتفاقيات إلى مشكلاتهن.

*** أطلقت عدة مبادرات في غرفة جدة ومنها صندوق التكافل وصندوق دعم المؤسسات الصغيرة ومجلس المسؤولية الاجتماعية، مشروع إطلاق سراح المسعدين ودعم اللجان الفرعية للتجارة والصناع، فما أبرز المبادرات التي ستوقع خروجها من مجلس الغرف؟**

- أول مبادرة من المجلس كانت توقيع اتفاقية دعم التقنية التي تقضي بتطوير التقنية في جميع الغرف السعودية لأننا لن نقبل من الآن وصاعدا أن نخلو غرفة من البنى التحتية للتقنية، كما وافقت اللجنة التنفيذية للمجلس على ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والموافقة على جعل الغرف التجارية هي المرجعية الأساسية للدولة فيما يتعلق بالمشآت الصغيرة وشباب الأعمال، وهناك مشروعات كبرى لدى المجلس فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الخارج، كما أراجع المجلس القضايا المشتركة التي تهم الجميع، مثل تطوير اتفاقيتنا مع الهيئة العليا للسياحة، وآلية تنظيم المعارض.

(لجنة غير مقبولة)

*** وماذا عن لجنة اختيار رئيس مجلس الغرف السعودية؟**

- الألية الحالية غير مجدية، وبدءا من هذه الدورة لم يعد مقبولاً من أعضاء المجلس ومن وزير التجارة اختيار الرئيس وفق

الآلية التقليدية الحالية التي تقضي بتناوب ثلاثة فقط على الرئاسة، فالنظام يقضي بانتخاب الرئيس

وليس تعيينه، وعدم تطبيقه في السابق بسبب تحمل غرف الرياض وجدة والشرقية مسؤولية المجلس المالية لعدم وجود دعم مالي واضح، أما الآن فالأمور المالية والمعنوية أصبحت مستقرة ولا يد من التغيير حتى في مسألة اختيار الرئيس، لذلك تم تشكيل لجنة برئاسة نائب الرئيس الدكتور خالد السيف لوضع برنامج حوكمة متكامل لضبط العلاقة بين المجلس والإدارة التنفيذية والمجلس والغرف السعودية وكذلك انتخاب اللجنة

و انتخاب نائبيه وتعيين اللجنة التنفيذية، وكان أول قرار وقعت عليه بعد وصولي للمجلس وما هذا يدعمه وزير التجارة الحالي، ولا أريد أن استبق الأحداث حول الألية التي يجب إتباعها حيث ننظر

نتائج وتوصيات فريق العمل المشكل لهذا الأمر.

*** آلية التعيين الحالية هل خلقت حساسيات بين أعضاء إدارة المجلس؟**

- نعم، وكانت هذه إحدى المشكلات التي عانى منها المجلس، فقد لا يكون هناك معارضة على آلية اختيار رئيس المجلس، لكن هناك

غضب من بعض رؤساء الغرف على هذه الآلية جعلتهم غير مهتمين بالمجلس لعدم وجود دور له في اختيار الرئيس الذي يتمتع

بصلاحيات كبيرة في أي مجلس، ومما كان هذا الرئيس صالحا لا بد أن يخسب وجوده بعض الحساسيات لأنه مفروض ولم

يصل بالانتخاب، وهذا ما كان يعاني منه الرؤساء السابقون.

*** ألا ترى أن هذا الغضب يعود لاهتمام المجلس بالغرف الرئيسة الثلاث وإهماله بقية الغرف -**

على العكس فالغرف الثلاث هي التي تهتم بالمجلس وترعاه، وورده هو مناقشة القضايا المشتركة لجميع الغرف من خلال اللجان الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة لها، دون التفريق بين غرفة

وأخرى، لذلك من المستحيل أن يجعل المجلس لمصلحة غرف معينة ويهمل غرف أخرى.

في غرفة جدة أبرمت العديد من الاتفاقيات مع جهات تنفيذية لتسهيل إجراءات رجال وسيدات الأعمال المتابعين لها، فما أبرز الاتفاقيات التي ستقومها على مستوى مجلس الغرف؟

في مجلس الغرف لن نتدخل بشكل مباشر مع الجهات التنفيذية، لكن اتفاقيات التوطين والسعودة والتدريب ستكون العمل الأساسي لمجلس الغرف، كما سيتمم بال جودة والسوعية ومحاربة الغش

التجاري، وتطوير أداء اللجان الوطنية، ودعم مجالس الغرف العربية المشتركة، كل ذلك سيكون

لا أساسيات مهام المجلس، لكنني لا اعرف حتى الآن عن الاتفاقيات المستقبلية التي ستتم.

(اللجان الوطنية)
*** كيف تقسيم لجان مجلس**

لغرف؟ وما أبرز ملاحظاته عليها؟

- لا امك، خلفية سابقة في المجلس، ولكن حسب تصورات بعض الاخوة نجحت لجنة المفاوضات في وضع تصورات واضحة عن مشكلات القطاع ومن ثم الحصول - بدعم وزارة التجارة - على مطالبها خلال فترة وجيزة، وهناك أيضا اللجنة الصناعية التي لعبت دورا كبيرا خلال الدورة الماضية، وإجمالاً فإن المجلس الكبيرة استطاعت الحصول على حقوقها عن طريق مجلس الغرف، في حين كانت هناك لجان غير فاعلة وهذا يحدث في جميع القطاعات وجميع الغرف، وقد وجدنا في اللجنة التنفيذية كيفية تفعيل اللجان غير الفاعلة في المجلس فتوصلنا إلى أن ذلك لا يتم إلا عن طريق القطاع نفسه، من خلال تقديم شكوى ضد اللجان التي تمثلهم ولم تتفاعل مع مشكلاتهم. إن اللجان الوطنية نشأت بترشيح من الغرف، وبالتالي لا نستطيع إقالة أي عضو أو تغيير أي لجنة إلا بعد الرجوع إلى الغرف.

الآن هناك تغيير كامل في المجلس الوطنية بسبب انتهاء دورتها، لكن المجلس لا يستطيع تقديم شيء إذا لم تختر الغرف لجان قوية لتمثيلها.

* طبقت غرفة جدة - لأول مرة - تجربة انتخاب أعضاء اللجان، هل يمكن تطبيق نفس التجربة مع أعضاء اللجان الوطنية؟

- في اللجان الوطنية يتم اختيار الرئيس ونائبيه بالانتخاب، لكننا لا نستطيع تطبيق تجربة انتخاب جميع أعضاء اللجان، ففي غرفة جدة يتم اختيار اللجان من قبل قطاعاتها، يمكن إجراء الانتخابات، أما اللجان الوطنية فيتم تشكيلها من قبل اللجان العاملة في الغرف حيث ترشح كل لجنة من يمثلها في اللجنة الوطنية، لأن مجلس الغرف السعودية يدار من قبل منظمات وليس أفراد.

(اتفاقية وزارة العمل)

* لنعد إلى اتفاقية غرفة جدة مع وزارة العمل وما شابها من خلط وعدم فهم بضمونها، هلا حدثنا - بوضوح - عن هدف الاتفاقية والنتائج المرجوة منها؟

- بالمختصر المفيد فإن جوش الاتفاقية هو إعطاء القطاع الخاص الحق في اختيار جهازه وأفراده الذين يعملون فيه، ليمنح له بالثمن ما ينعكس على توظيف السعوديين، وما يحدث حالياً عكس هذه النظرية، فكلما نما القطاع الخاص زاد اعتماده على العمالة المستوردة، مما أدى إلى صراعات بين القطاع الخاص من جهة والمجتمع والقطاع الحكومي من جهة ثانية، ونحن نريد أن ينتهي الصراع وتبدأ مرحلة الرؤيا المتكاملة بين القطاع الخاص ووزارة العمل والخطة الوطنية لتطوير القوى العاملة السعودية، من خلال منح القطاع الخاص فرصة للنمو ومن ثم البدء

في السعودية، فلم يعد مقبولاً أن تحقق الشركات نمواً مستمرا وفي نفس الوقت يطالب بالمزيد من العمالة الوافدة ويبنى الكفاءات الوطنية.

وتقتضي الاتفاقية بتفويض الغرفة في التعامل مع القطاع الخاص لتحديد نوع العمالة السعودية القابلة للتوظيف، وتحديد نسب السعودية في كل مؤسسة وشركة، وأخيراً تقوم بتطوير الشبكات والفتيات لإلحاقهم بوظائف مناسبة لهم.

هذا هو دورنا في الاتفاقية، حيث نقوم بعمل تصور لكل قطاع، وعلى سبيل المثال فالقطاع الصحي لديه مجلس تنظيم الخدمات الصحية في مكة المكرمة وقد تم تفويضه لتقسيم وحصر الوظائف القابلة لسعودة وان يضع خطة تطويرية لقطاعه ومقابل ذلك تقوم الغرفة برفع توصية لوزارة العمل منح المتسبين لهذا المجلس تأشيراتهم اللازمة، فالقطاع الذي ليس لديه تنظيم واضح وخطط مرسومة من يحصل على تأشيرات، وليس دورنا كما اعتقد البعض منح تأشيرات مباشرة لكل من أراد الاستقدام.

(رواتب السعوديين)

* لكن كيف يمكن تطبيق السعودية في ظل تدني الرواتب التي يحصل عليها السعوديون والتي لا يمكن لها تأمين مستقبلهم؟ - هذه إحدى القضايا التي يجب على القطاعين الخاص والعام تقيدها، فالمشكلة أن هذين القطاعين اعتادا على العمالة الرخيصة والرواتب المتدنية، ولم يعتادا على التدريب، وسوق العمل الآن فليس فيه عمالة رخيصة إلا إذا كانت غير مدربة، ووزارة العمل حوات دورها من الضغط لتوظيف السعوديين في تدريب القوى السعودية العاملة ممن يحملون شهادات جامعية وما دونها، ومع هذا التطور لا بد من تغيير الرواتب إلى الأفضل، فبقاء الرواتب ضعيفة بهذا الشكل،

يعني عدم الاستفادة من برامج التدريب، وهذا يتطلب خلق توازن بين التدريب والرواتب، ونلاحظ الآن وجود توجهيات سامية بمساواة العاملين السعوديين في قطاع التشغيل والصيانة العائد إلى الدولة بالعاملين الحكوميين في المرتبات، وهذا يعني بداية الحل وتواصل الحلول في بقية القطاعات تعاماً.

والحقيقة ان هناك قطاعين كبيرين يعانيان من تدني رواتب السعوديين وهما قطاع العقارات بسبب عدم الاستقرار وقطاع الصناعة بسبب رغبته في المنافسة، لكن بقية القطاعات لا تعاني من هذه المشكلة، وهناك قطاعات مقبلة على سعونة كبيرة شاء أصحابها أم أبوا، والرواتب كذلك ستتحسن بالترجع، وعلينا أن ننظر للبنوك الآن التي تعتبر رواتبها من أفضل الرواتب لأن أرباحها عالية، وهذا لأنها منذ البداية استقطبت الكوادر المدربة، فانعكس ذلك على نتائجها المالية، ونفس الشيء في القطاع الخاص الذي بدأ يعني انه يشتري خبرات وكفاءات وبالتالي هو مطالب بدفع رواتب عالية لهم، وإذا لم نحسن الرواتب لن تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين، وإذا لم يتجاوز القطاع الخاص مع الألية المخروجة الآن من قبل وزارة المحلل فسوف تضطر الوزارة مستقبلا الى فرض حد أدنى للرواتب وهذا حق من حقوقها.

على القطاع الخاص رفع أجور السعوديين قبل أن تضطر وزارة العمل لتحديدها المجتمع يدعم أنشطة المرأة والاختلاف في مفهوم الاختلاط واسع



**من حق أي شخص مهاجمتي
ولست ممن يصفنون الناس
لتسويق عداوتهم في المجتمع**

**المجموع علي لم يؤثر في علاقاتي
بالمشايخ والدعاة لأنني
لم أتجاوز ثوابت الدين**

وسيكون هذا القرار طامة على جميع القطاعات الاقتصادية. * ما الحد الأدنى المناسب لأجور السعوديين؟

- أو لا أنا ضد مبدأ تحديد الأجور لأنه سيقضي على المنافسة في القطاع الخاص، ولكن في المقابل أرى أن تحديد حد أدنى للرواتب يختلف من

قطاع لأخر ومن

شخص لأخر،

فالمؤهل يختلف وضعه عن غير المؤهل، فالشأني إذا عمل بمرتب ٢٠٠٠ ريال فهذا طبيعي جدا ولكن غير الطبيعي أن يعمل شاب أكثر مؤهل ومدرب بنفس هذا الراتب،

ومن أمثلة ذلك قطاع التعليم الخاص الذي لا يزال يوظف معلمين ومعلمات يحملون شهادات دراسية عالية وتلقوا دورات تأهيلية برواتب عمال وفراشين، فهذا القطاع سيواجه مستقبلا ضفوفًا كبيرة من وزارة العمل والإسارات والغرف التجارية، لدفع رواتب مجدية للسعوديين

المؤهلين لأنهم سيرون أجيالاً، لذلك لا بد من حصولهم على رواتب تناسيبهم، ونحن في غرفة جدة لن نوصي باستقدام مدرسين لأي مؤسسة تعليمية لا تدفع الرواتب المناسبة للمعلمين والمعلمات السعوديات.

(التحليل على الإنفطة)

* كل أرى أن بعض الشركات بدأت تستغل السعودية في الحصول على تشهيرات لاستقدام العمالة الأجنبية ؟

- هذا موجود، وللأسف أن كلمة (استغلال) في القطاع الخاص أصبحت واردة في كل المناسبات، وهذه إحدى القضايا التي عانى منها القطاع الخاص، فكل نظام يظهر نرى مقابله أليات مبتكرة للتحايل عليه، ولكن في اتفاقية الغرفة مع وزارة العمل لن نسمح بهذا التحايل ولن ندع بعض الشركات لتلغي المميزات التي حصل عليها القطاع الخاص لخدمة مصالحها الخاصة، فأني شركة تحصل على تشهيرات وتتعهد الوفاء بالتزاماتها ثم لا تلتزم ستجد عقوبات قوية من

وزارة العمل ومن إماره المنطقة ومن الغرفة نفسها لأننا ملزمون بذلك.

* هل ستلغي اتفاقية وزارة العمل مسارات التوظيف التي تنطلمه بغرفة؟

على العكس تماما فهذه المسارات ستواصل، لان الوزارة لم تلغف للفرقة في هذه الاتفاقية إلا بعد نجاحها في مسارات التوظيف وتغيير مفهومها نحو توظيف السعوديين ونظرها إليه كهدف أساسي لها، لذلك سنكتف المسارات ونطورها ونضيف مسارات جديدة.

(التغيير باليد غير مقبول)

* انتقدت بشكل كبير عندما التهمت بعض المتدينين ضلال مهرجان جدة الصيفي الأخير بأنهم يحرضون الشباب على تخريب المهرجان ووصفتهم بالثجينساء، الأتري أن في تلك مبالغة كبيرة وقد تحدث ردة فعل عكسية، قد تضرك؟

- قلت هذه الكلمة لأن كثيراً من الناس يعتقد أن مفهومه يجب أن يطبق، ويعتقد بعدم وجود رقابة على المجتمع إلا أنه، فالبرامج

الصيفي هي توجه دولة وغرفة جدة واحدة من الأليات المستخدمة لهذا المهرجان، فبعد أن يتم الترتيب والحصول على التراخيص اللازمة والموافقات الرسمية، نجد من يحاول إيقاف بعض الفعاليات بالعتف وهذا غير مقبول، فإذا كان هناك من يريد الإصلاح فهذا حق من قوه، لكن عن طريق الأليات المتبعة فهناك أمير المنطقة الذي يمثل الدولة وهناك الهيئة العليا للمساحة، فالمهرجانات وحجت لاستقطاب بعض الشباب الذي يعاني من فراغ في الصيف والبعض الآخر الذي أصبحوا شبه مهاجرين في إجازة الصيف، ثم يأتي من يهاجم الغرفة فقط رغم وضوح الرؤيا في من يقف وراء المهرجان، لكن البعض يصرون على محاولة التغيير باليد، وكأننا نعيش في غابة.

* لكن كل ما قلوه أنهم وزعوا فتاوى تحرم الصغين... هذا صحيح، وإذا أرادوا معارضة الدولة التي سمحت بإقامة الحفلات الغنائية، فليعلم التوجه إلى الدولة ومخاطبتها بالطرق والدوائل المتبعة، وإذا طلبت الدولة منا إلغاء الحفلات الغنائية سنستجيب، رغم أن الغرفة هي جهة داعمة فقط وهي جهة واحدة من عشر جهات مشاركة في المهرجان، لكن هناك من يرى أنها أضعف الجهات المشاركة في المهرجان لذلك يفضل الهجوم وحدها دون غيرها.

(هجوم بسبب مفهوم خاطئ) * تراس غرفة جدة العديد من الشخصيات وكان مهرجان جدة للصيفي ومنتدى جدة الاقتصادي متواجدين قبل نخوئك الغرفة ورغم ذلك كنت أكثر من تعرض لحملات منظمة من قبل فئات معينة في المجتمع، فما الأسباب؟ - هذا السؤال يوجه لهم، فمهرجان جدة الصيفي موجود قبل وجودي في الغرفة ومنتدى جدة الاقتصادي موجود قبل دخولي الغرفة، لذلك أنا سعيد أن

هناك إنجازات تحسب لي وليس لي علاقة بها، فمهرجان جدة الصيفي كان من اختراع الدكتور ماجد القصبي، ومنتدى جدة الاقتصادي بذل عامه العاشر، وحضورى فيه كان في آخر بورتن فقط، وقد فوجئت بسمعه العالمية ورغبة شخصيات عالمية مهمة التحدث في هذا المنتدى، ومن هاجموني يظنون أنني من يجلب الشخصيات المتحدثة في المنتدى، رغم أن مشاركة أي شخص في هذا المنتدى تتم وفق آلية محددة ومعروفة، وقد حاولت أن اشرح للمعارضين أن هذا المنتدى يحلّى برعاية خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وأمير المنطقة ووزارة التجارة وكل هؤلاء حريصون على مصلحة الوطن.

*هل هذا الهجوم ناتج عن جهل بدورك أو دور الغرفة في المنتدى ومهرجان الصيف؟

من حسن حظنا أن القيادة تنظر لجميع المواطنين كأبناء لها، لذلك لا يوجد نشاط ينظم في الوطن، إلا للقيادة رؤيا فيه، وإذا وجدنا أخطأنا في الرؤيا أمرنا بالتوقف ونحن نستجيب على الفور، فالتهم على مهرجان الصيف ومنتدى جدة يتم دون مبررات، بلليل أنهم تهجموا مؤخرا على مهرجان سوق عكاظ، واستغرب عدم مهاجمتهم لي في مهرجان الطائف، رغم أنني كنت أتعنى أن ينسب هذا المهرجان لي. * ألا تخشأن أن تضرب هذه الحملات التي تنتشر عبر مواقع الانترنت، خاصة أن غالبيتها يحمل اتهامات قوية بلك مع التعريب وضد الإسلاميين وأهل الخير؟

- في الحقيقة لا أعرف ما يدور عني في مواقع الانترنت،

لدى الناس، وتلاحظ الآن التوجه إلى السياحة والمسافرات البحرية وتطوير محافظات الليث والنفذة وسباحيا وهذا التوجه لم يكن موجودا في السابق، لكننا لا نستطيع إقامة مشروعات عملاقة مثل مدينة (بيروني لاند) لأن البنية التحتية مثل هذه المشروعات ما زالت غير مكتملة، فنحن نحتاج من قلة عبد الغفار والشقق المفروشة، لكن حاولنا تحويض مثل هذه المشروعات بإيجاد فعاليات المشروبات وتجذب الزوار من مختلف مناطق المملكة كمهرجان النصف ومهرجان البحر والمعارض التي أصبحت تتم على مدار العام بالإضافة إلى أن أمانة جدة تعمل حاليا على تطوير منطقة أبر الجنوبية لإيجاد مشاة دائمة لتنظيم الفعاليات بشكل متواصل وعدم حكرها على عبد الغفر.

* بدأت التسوية تشجع الاستثمار في القطاع الزراعي الخارجي بعد ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ما المطلوب لإنتاج هذه الاستثمارات والاستفادة منها مستقبلا؟

- غرفة جدة كانت صاحبة المبادرة إلى مثل هذه المشروعات، وقد تبعت الفكرة من عضو مجلس الغرفة خالد زيني الذي قام بعمل مسح ميداني لحدود الفريجية وأسبوعية بهدف البحث عن الفرص والمناخ المناسب لهذه الاستثمارات، بعد أن أصبح توفير المواد الغذائية ضرورة ملحة، حيث صرح دول زراعية بنصح التصدير ولو نفذت تلك لمرتا بكارثة كبيرة، خاصة أن الدول منتوجا الزراعي لإنتاج الوقود بعد ارتفاع أسعار النفط، بون

التفكير في الدول الأخرى التي بحاجة إلى هذا الإنتاج، لذلك كان لزاما إيجاد بدائل لعدم صلاحية معظم أراضينا لإنتاج الزراعي خاصة تلك المنتجات التي تستهلك كميات مياه كبيرة جدا.

ورعاية الدولة وتبنيها لهذه الفكرة سيجعلها سباقا ومبتكرة لنوع جديد من الاستثمارات لم تفكر الدول الأخرى فيه، فنحن نعرف أن هناك استثمارات صناعية وسياحية في دول فقيرة، لكننا لم نسمع عن دولة تعرض على دول فقيرة استصلاح أراضيها وزراعتها.

وتحاج هذه المشروعات تحتاج إلى دول تمتلك أراضي خصبة وعمالة مدربة وتقبل بتوقيع اتفاقيات تصدير وتلقي بها.

* هل هناك قطاعات أخرى خارجية ترى ضرورة الاستثمار فيها من قبل السعوديين؟ ولماذا؟

- السعوديون مستثمرون في جميع دول العالم، فهم من أنجح رجال الأعمال ويملكون استثمارات هائلة في أنحاء العالم وفي جميع القطاعات، لكنهم يبحثون عن الفرص التي تمنى أعمالهم، بعكس الاستثمار الزراعي الذي يهدف إلى توفير الأمن الغذائي للمملكة على المدى ولا أجد هناك حاجة للنول في استثمارات خارجية بهدف توفير منتجاتها في السوق المحلي خوفا من انقطاعها أو إيقاف تصديرها.

(تغيير مفهوم المجتمع)

* كيف تقدم تجربة الهيئة العاملة للاستثمار؟ وهل تبحث في تحقيق أهدافها؟

- هذه الهيئة أثبتت أنها تمتلك فكريا غير محدود، فقد ابتكرت أفكارا مبررة ووضعت آليات مميزة في تسويق فرص الاستثمار المحلية وجذب الاستثمارات إليها، فقد وضعت برنامج (10٠ X) للتصحيح السعودية في المرتبة العاشرة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية إليها عام 2٠١٠ وقد وقعت أكثر من ١٥ اتفاقية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار

للتغلب على التحديات التي تواجه

السعودي ومنتدى الاتصالات، كما نخططنا منتدى المواشي الأول والمنتدى الاستثماري الأول ومنتدى المقاولين الأول وملتقى السيدة خديجة بنت خويلد.

(المجتمع يدعم نشاطات المرأة) * في أول ملتقى نظمته مركز السيدة خديجة بنت خويلد غاب الكثيرين من المسؤولين الخجين وجهت الدعوة إليهم، ما أسباب هذا الغياب من وجهة نظرك؟

- لا أعرف الذين وجهت لهم الدعوة ولم يحضروا ولا أعرف أيضا أسباب غيابهم، وإذا كنت تقصد أن أسباب التغيب تعود إلى الخوف من المواجهة أو الانتقاد، فأبني أرى شخصيا أن جميع فئات المجتمع تدعم المرأة بطريفة أو بأخرى، حسب فكرها وتوجهها، وما سئاه أن توصيات الملتقى توفقت على أعلى المستويات وتم اعتماد الكثير منها.

* تعرضت سيدة أعمال لاضايقات وسائل تهديد من مجهولين لإخلاق مطعمها الذي تديره بنفسها، ألا ترون أن تشجيع سيدات الأعمال على فتح مشروعات وإدارتها صعب في ظل عدم تقبل المجتمع لإدارة المرأة مثل هذه المشروعات؟

- هناك الكثير من المشروعات تدار من قبل السيدات، وبالنسبة لهذه السيدة لم يكن المجتمع ضدها، حتى عندما تخلت الشرطة ل حمايتها، قامت بالتحقيق في الموضوع وتبين لها عدم وجود أي شخص تهجم على المطعم أو على مالكه.

هناك اختلاف في تفسير الاختلاط من شخص إلى آخر، لكن لم نسجل اعتراضا على نشاطات المرأة باستثناء عمل المرأة في

رجال الأعمال والمستثمرين عند إقامة مشروعاتهم الاستثمارية بامتلكة وتحسين بيئة الاستثمار وتهيئة المناخ اللائم لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما وضعت برنامج- التنافسية الذي سيكون له دور كبير في تطوير- الاستثمارات،

وأوجدت فكريا جيدا يميل في إقناع المجتمع بجدوى الاستثمارات الأجنبية، ورغم ذلك ما زالت هناك عوائق ليس للهيئة دور فيها، مثل البيروقراطية الموجودة في كل دول العالم لكنها تختلف في نسبها من دولة إلى أخرى، ولأسف نسبتها عالية لدينا.

* قلت: إن المنتديات من أكثر الفعاليات التي تدر دخلا على مدينة جدة، هل هناك أفكار ل طرح منتديات جديدة وغير مسبوقة؟

- هذا صحيح وهو رأي الهيئة العليا للسياحة أيضا، فنحن نخطط المنتديات وفق آلية جيدة سير دخلا ماليا كبيرا على جدة على المدى الطويل، لأنها تجذب أشخاصا معينين يصرفون أموالهم في قطاعات اقتصادية مختلفة ثم يسوقون جدة في بلدانهم بعد عودتهم إليها، ونسعى حاليا لتنظيم فعاليات ومنتديات اقتصادية على مدار العام حيث سيكون هناك نحو ١١ فعالية ومنتدى عام 2٠١٠ في جدة ذات قيمة مضافة، ومنها ملتقى سوق التأمين السعودي ومنتدى الإعلام العربي وملتقى فرص العمل

تحكم الجميع.

ولكن حدث تضارب في ميزانية الغرفة بين بيان الميزانية وحديث لرئيس اللجنة المالية إبراهيم السبيعي عن وجود مصروفات مبالغ فيها وغير مبررة.

ليس بيني وبين السبيعي أي خلافات ولا يوجد إختلاف على ميزانية الغرفة، فليدنا محاسب قانوني حصل على شهادة شكر من رئيس اللجنة المالية في الغرفة، وما كتبه السبيعي يسأل هو عنه وليس أنا.

(لا أريد الخوض في أسلوب)

* من المعروف عنك صراحتك وحدة أسلوبك في المناقشة خلال الاجتماعات، ألا ترى أن هذا الأسلوب أكسبك عداوة البعض؟

- قد يكون هذا صحيحا، ففي الكثير من الأحيان يتصرف الشخص بطبيعته، وأنا حريص عندما احدد في أسلوبى أن يكثر ذلك في محضر الاجتماع حتى لا يتهمني احد بأنى حاد في أسلوبى، فعندما احدد في اجتماع أو اجتماعين من مجموع عشرة اجتماعات فهذا طبيعي جدا، والحقيقة هناك الكثير من الأمور تستفزني وتجعلني احدد، مثل النقاش غير المنطقي، وأرجو المغفرة لأنسى لا أريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع.

* صرت علاقاتك مع بعض أعضاء مجلس غرفة جدة ومع صحفيين ببعض القترات، كيف تقيم هذه العلاقة الآن؟

- طوال عمري علاقتي بالصحفيين جيدة ولم تمر بتوترات، وإذا كانت العلاقة توترت مع صحفي واحد فلا يعني هذا تعديها على الجميع، فصدقائى مع الصحفيين مميزة قبل تحولي غرفة جدة، وإذا شابها خلل مع احدهم وانحصر له زميل أخر فلا يعني ان العلاقة ليست جيدة مع البقية.

محلات مستلزمات النساء، وأنا من المعارضين أيضا لهذا التوجه، فعمل المرأة في المحلات التجارية ليس من الأولويات إذا توافرت لها فرص عمل أخرى، لأن عملها في هذا المجال تحديدا قد يخلق لها الكثير من المشكلات ما لم توضع ضوابط كثيرة وقوية، كما أن هناك وظائف أفضل وأسرع للمرأة من العمل في المحلات التجارية.

(خلافات غرفة جدة)

* سر مجلس غرفة جدة بخلافات كبيرة بعد منتدى جدة الاقتصادي بسبب رغبة البعض في الإضاح عن ميزانية المنتدى، هل كان هذا الخلاف مبررا؟ أم مفتعلا؟ وإذا وجد الأعضاء غموضا في ميزانية المنتدى؟

لا يوجد غموض في أي ميزانية تخص غرفة جدة، وجميع محاضر مجلس الإدارة تُنشر على الإنترنت، ونعمل الآن على آلية جديدة لنشر محاضر اللجنة المالية على الإنترنت.

واكرر بعدم وجود خلاف طالما هناك آلية في المجلس لاتخاذ القرار، وإذا وجد خلاف فهو شخصي، بمعنى أن هناك شخصا لا يقبل بقرار الأغلبية ويعتقد أن رأيه هو الصواب، فلا احد يستطيع اتخاذ قرار ما لم يكن له قبول لدى الأغلبية.

وبالنسبة للخلاف فلم يكن مبررا ولم يكن مفتعلا أيضا، وكل ما في الأمر أن غرفة جدة محل أنظار الجميع خاصة الصحافة التي تتلقت كل ما يحدث في الغرفة وتصنع منها مادة مثيرة للفت الانتظار، لكن لا يوجد مجلس إدارة في العالم بدون خلافات ولا يوجد مجلس بدون صراع، لكن في آخر المطاف هناك آلية لاتخاذ القرار



القطاعات الخاص والعام اعتادا على العمالة الرخيصة والرواتب المتدنية

لن نسمح بإفساد اتفاقيتنا مع وزارة العمل
والقطاع غير المنظم لن يحصل على تأشيرات

كلمة (استغلال) أصبحت ظاهرة
في القطاع الخاص لأنه يتحايل على الأنظمة